مدى استفادة الدول العربية من تجربة تكامل الاتحاد الأوروبي

د. حاجى فطيمة
أستاذة محاضرة بجامعة برج بوعريريج
Email: Fatima_hadji2000@yahoo.com

د. مرغاد لخضر
أستاذة محاضر – جامعة بسكرة

ملخص:

الواقع أن دول الاتحاد الأوروبي نجحوا في تقديم نموذج رائد للاندماج والتكامل الاقتصاديين فيما بين دولهم، وبالمقابل عرف العرب تعثرا للاندماج والتكامل فيما بينهم رغم المقومات التي تتوفر عليها الدول العربية، فبعد أكثر من أربع عقود من إبرام اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية (سنة 1964)، وبداية التعاون الاقتصادي العربي المشترك في إطار المجلس الاقتصادي لازال حجم التجارة العربية البينية لا يتجاوز 7% إلى 8% من مجموع التجارة الخارجية العربية، ولازالت حجم الاستثمارات العربية البينية لا تتجاوز 6% من مجموع الأرصدة الخارجية للدول العربية.

سنحاول في هذا العمل الوقوف على تجربة الإتحاد الأوروبي كتجربة رائدة في مجال التكامل الاقتصادي، ومدى استفادة الدول العربية من هذه التجربة.

الكلمات الدالة: التكامل الأوروبي، الوحدة النقدية، اليورو، التجارة البينية.

Abstract:

In fact, the Europeans have succeeded in providing a flagship model for integration and integration economists among their countries, by contrast, Arabs knew truped in integration among them, although the ingredients available to the Arab countries, after more than four decades of agreement of Arab Economic Unity (1964), and the beginning of economic cooperation within the framework of joint Arab economic Council is still inter-Arab trade volume does not exceed 7% to 8% of the total Arab foreign trade, and still the size of inter-Arab investments do not exceed 6% of the total external balances of the Arab countries.
We will try in this work to stand on the experience of the European Union as a pioneering experiment in the field of economic integration.

مقدمة:

يتميز عصرنا الذي نعيشه الآن بزيادة اتجاه معظم الدول على اختلاف أنظمتها نحو تكوين تكتلات اقتصادية كبيرة ومتكاملة فيما بينها، خاصة والعالم يعيش العديد من المتغيرات التي لم تعد قاصرة على ناحية دون الأخرى أو على دولة دون الأخرى، وبالتالي فلم يعد أمام الدول إلا أن تدخل في إطار التعاون الاقتصادي الإقليمي في ظل المصالح والظروف الطبيعية والجغرافية المشتركة.

ويؤدي قيام التكتلات الاقتصادية إلى تحقيق مزيد من القدرة الإنتاجية للدول الأعضاء في التكتلات، ومن بين التكتلات الهامة القائمة حاليا منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، ومنتدى التعاون الاقتصادي لدول أسيا والمحيط الهادي، ولعل ابرز هذه التكتلات الاتحاد

الأوروبي الذي ظهر كرد فعل على التحديات السياسية التي واجهتها أوروبا قبل وبعد الحرب العالمية الثانية، ولقد حقق هذا التكتل نجاحا كبيرا بحيث أصبح الاتحاد الأوروبي يحتل مركزا قياديا في التجارة الدولية، وفي المقابل نجد الدول العربية لازالت تحاول مواكبة هذه التغيرات للحد من التبعية الاقتصادية، حيث أنه بالرغم من اعتبار إقليمها أساسا صالحا للشروع بالعمل المشترك وحاجتها الماسة لإقامة تكتل عربي، إلا أن محاولتها لم تلقي النجاح المطلوب، من هذا المنطلق سوف نطرح اشكاليتنا كالتالي: ما الدروس المستفادة من تجربة التكامل الاقتصادي الأوروبي، وكيف يمكن إسقاطها على واقع العالم العربي،

الواقع أن الإجابة على هذا التساؤل يثير أسبابا محلية، وأخرى عالمية، وهذا البحث يتحدد نطاقه بدراسة جانب من أهم الأسباب المحلية فقط (الخاصة بالدول العربية)، ويتحدد موضوعه في " أهم الأسباب التي أدت إلى نجاح تكامل دول الاتحاد الأوروبي، وفشل التكامل العربي. مع تقديم مقترحات لمعالجة هذا الفشل".

وفي هذه الإطار يمكن أن تثور التساؤلات الآتية:

1. ماهي أهم المؤسسات التي ارتكز عليها التكامل الاقتصادي الأوروبي؟
2. ما الأسباب الحقيقية التي كانت سببا في نجاح التكامل الاقتصادي الأوروبي؟
3. هل تتوفر في الواقع الشروط الموضوعية لقيام ونمو التجارة البينية، وعلى نطاق واسع، بين الدول الاتحاد الأوروبي ؟

4. هل يمكن تحسين الشروط الموضوعية لنمو، وتوسع، التجارة البينية بين الدول العربية؟ وكيف يمكن تحقيق ذلك؟
5. ما هي المعوقات في الواقع التي تعوق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية؟

فروض البحث:

1. وجود الرغبة والنية والثقة بين دول الاتحاد الأوروبي من بين العوامل التي ساهمت في نجاح التكامل الاقتصادي الأوروبي.
2. أنه يمكن تحسين الشروط الموضوعية لنمو، وتوسع، التجارة البينية بين الدول العربية.
3. أن هناك معوقات لنمو التجارة البينية بين الدول الإسلامية، وأنه يمكن التغلب على هذه المعوقات.

خطة البحث:

وفي ضوء ما تقدم نصوغ خطة البحث كما يلي:

مقدمة البحث: وتشمل تحديد موضوع البحث وأهميته ونطاقه، كما تشمل تحديد خطة البحث وفروضه ومنهجه.

أولاً: الإطار النظري للتكامل الاقتصادي، ثانياً: لمحة عن التكامل الاقتصادي الأوروبي، ثالثاً: تقييم تجربة التكامل الاقتصادي الأوروبي. رابعاً: مدى استفادة الدول العربية من تكامل الاتحاد الأوروبي.

أولا: الإطار النظري للتكامل الاقتصادي

1. مفهوم التكامل الاقتصادي:

التكامل الاقتصادي هو عمل إرادي من قبل دولتين أو أكثر، يقوم بإزالة كافة الحواجز أمام التبادلات التجارية وانتقال عوامل الإنتاج فيما بينها. في الاقتصاد الدولي، هو الحالة التي يتم فيها التعاون الاقتصادي بين الدول على أساس أن تقدم كل دولة للأخرى ما تحتاجه من عناصر تنقصها لتعزيز عملية الإنتاج الاقتصادي في كل البلدين، فالدول التي تملك العمالة الماهرة أو الرخيصة تقدم هذه العمالة، بينما تقوم الدول التي تملك رؤوس الأموال بتمويل الاستثمارات المشتركة.

كما أن التكامل الاقتصادي يضمن تنسيق السياسات الاقتصادية، وإيجاد نوع من تقسيم العمل بين الدول الأعضاء بهدف زيادة الإنتاجية العامة مع وجود فرص متكافئة لكل دولة عضو، وبشكل عام يبدأ باتفاقات تجارية مشتركة أو تخفيض أو إلغاء التعريفة الجمركية واتفاقات أخرى نقدية وصولا إلى الاندماج الاقتصادي الكامل.

ويختلف الاقتصاديون حول تحديد مفهوم التكامل الاقتصادي، فاستخدمت مصطلحات عديدة للتعبير عن التكامل الاقتصادي فالبعض عرفه بأنه: عملية اقتصادية واجتماعية يتم بموجبها إزالة جميع الحواجز بين الوحدات المختلفة،وتؤدى إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع

عناصر الإنتاج في دول التكامل.[1]

ويرى الاقتصادي» ماخلوب «أن التعريف الأكثر ملائمة لهذا المصطلح ينصرف إلى أن فكرة التكامل الاقتصادي التام تنطوي على الإستفادة الفعلية من كل الفرص التي يتبعها التقسيم الكفء للعمل.[2]

2. أسس التكامل الاقتصادي:

إن التكامل الاقتصادي يدور حول تنظيم العلاقات الاقتصادية بين مجموعة من الدول ولذلك لابد أن تكون هناك علاقات اقتصادية أولا، وأن يستند التكامل على مجموعة من الأسس من أهمها ما يلي[3]:

- الجوار بين الدول الأعضاء في التكامل لتسهيل الانتقال والاتصالات.
- التجانس الثقافي والاجتماعي لأن التكامل في نهاية الأمر علاقات بشرية بين سكان الدول المتكاملة.
- التنوع من حيث اختلاف الموارد والمنتجات فيما بين الدول وكذا التنوع البيئي لأن التكامل في أحد مضامينه هو تجميع أجزاء مختلفة في كل واحد.

[1] محمد عبد الحليم عمر، الوحدة الاقتصادية بين الأمة الإسلامية، مؤتمر الوحدة الإسلامية الذي تعقده رابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة، 2005، ص 4.

[2] غانية نذير، دور المشروعات العربية المشتركة في تعزيز مسيرة التكامل الاقتصادي العربي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة ورقلة، 2008- 2009، ص5.

[3] محمد عبد الحليم عمر، الوحدة الاقتصادية بين الأمة الإسلامية، مؤتمر الوحدة الإسلامية الذي تعقده رابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة، 2005، ص6.

- وجود طاقات غير مستغلة لدى كل دولة وبالتكامل فيما بينها يمكن الاستفادة بها.
- التوجه في التصنيع نحو الصناعات التصديرية.
- تخصيص الموارد يكون أو يتم وفقا لقوى السوق.
- قيادة القطاع الخاص للنشاط الاقتصادي.
- إلى جانب الاعتماد على السلع الصناعية في المبادلات، فقد دخلت تجارة الخدمات والاستثمار إلى ميدان الاتفاقيات الإقليمية الجديدة.

ثانياً: لمحة عن التكامل الاقتصادي الأوروبي

في هذا الإطار يمكن وصف أهم المراحل التي مر بها الاتحاد الأوروبي وهي كالآتي:

1. التطور التاريخي للتكامل الاقتصادي الأوروبي:

وصول الاتحاد الأوربي إلى ما هو عليه الآن هو نتاج الجهود المبذولة طيلة نصف قرن من الزمن انطلاقا من أهداف متواضعة، وذلك من خلال التوقيع على اتفاقية الفحم والصلب بين عدد من الدول الأوربية في باريس 1951، وكان الهدف هو تحرير تحرك رؤوس الأموال والعمالة التي تعمل في مجال الفحم والصلب وتسهيل الاستثمار، وصولا إلى اتحاد اقتصادي ونقدي يضم في عضويته 27 دولة أوربية.

أ. الجماعة الاقتصادية الأوروبية:

كان من نتاج الحرب العالمية الثانية انهيار اقتصاد كثير من الدول الأوربية، فأعلن جورج مارشال وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية في عام1947 ضرورة قيام دول أوربا الغربية بالتعاون الاقتصادي فيما بينها، لإعادة بناء اقتصادياتها، في مقابل تخصيص حجم كبير من

المساعدات الأمريكي، وهو ما يعرف بمشروع مارشال لإعادة بناء أوربا وقد أسفر ذلك عن تكوين ما يسمى بالمنظمة الأوربية للتعاون الاقتصادي، فمرت الدول الأوربية (أوربا الغربية) بمرحلة انتعاش وكانت مستويات الناتج في ازدياد عن مستواها المنخفض بعد الحرب مباشرة، وكذلك كان حجم التجارة بين الدول الأوربية في تزايد مستمر، وللحفاظ على هذا النمو شعر العديد من القادة الأوربيين بضرورة التكامل الاقتصادي وبصفة خاصة[1]، حيث واجهت الاقتصاديات الأوربية مشكلتين يمكن حلها عن طريق التكامل الاقتصادي وهما[2]:

– وجود العوائق بين الدول الأوربية أدى إلى تجزئة السوق الأوربية، وبالتالي عدم استطاعة المنشأة الأوربية الاستفادة من وفرات الحجم الكبير.

–منافسة المنتجين الأمريكيين المستفيدين بوفرات الحجم للمنشأة الأوربية الصغيرة والأقل كفاءة، فظل التضامن والانضباط يحركان التكامل الأوربي طيلة الفترة ما بعد الحرب لضمان أمن الدول الأوربية ضد أي تهديد خارجي.

من هنا أعلن وزير الخارجية الفرنسي (روبارت شومان) في 9ماي1949 عن اقتراح إنشاء الجماعة الاقتصادية للفحم والصلب، ثم تم التوقيع على معاهدة باريس في 18أفريل1951 بين ست دول أوربية(فرنسا، ألمانيا الاتحادية، إيطاليا، هولندا، بلجيكا، لكسمبورغ)،

[1] عديسة شهرة، الاتحاد الأوروبي في مواجهة الأزمات الاقتصادية، الملتقى الدولي الأول حول اليورو واقتصاديات الدول العربية، جامعة عمار ثلجي الاغواط، الجزائر، 20/18 أفريل 2005، ص20.

[2] أسامة المجدوب، العولمة والإقليمية مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، ط2،الدار المصرية اللبنانية، القاهرة،2001، ص57.

القاضية على حسم الصراعات والخلافات حول مناجم الفحم والصلب وما يرتبط بها من صناعات[1].

أما في 25 مارس 1957 قامت الجماعة الاقتصادية الأوربية في مدينة روما بإيطاليا بتوقيع معاهدة إنشاء السوق الأوربية المشتركة بين دول سالفة الذكر، وبدأ في تنفيذها منذ جانفي 1958، وتنص المعاهدة على ما يلي[2]:

– حرية انتقال السلع وذلك عن طريق إلغاء الضرائب والرسوم الجمركية بين الدول الست، وإتباع تعريفة عامة اتجاه سلع الدول الأخرى.

– حرية انتقال الأشخاص ورأس المال، كما أن القروض المصدرة في دولة أو في أحد أجزاء السوق فلا تحول إلى دول أخرى دون اتفاقية متبادلة.

– توحيد أسس التجارة الخارجية والنظم النقدية والعمالية والاجتماعية بين الدول الأعضاء.

– إقامة سياسة زراعية مشتركة بين الدول الأعضاء وذلك عن طريق حماية المزارعين وإعطائهم دخولا أكثر ارتفاعا من تلك التي يحصلون عليها في السوق الحرة.

– إقامة بنك الاستثمار الأوربي لدعم النمو الاقتصادي.

وقد تقرر أن يتم تنفيذ هذه الاتفاقية في ثلاث مراحل متساوية على مدى 12 سنة، تنتهي في آخر سنة 1970، ويمكن أن تمتد إلى سنة

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات وحتى الكويز، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية،2008. ص 56.

[2] عيسى محمد الغزالي، التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الاقليمي، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية العربية، العدد 81، مارس2009، ص42.

1973، وقد حددت لكل مرحلة أغراض معينة بحيث لا يتم الانتقال إلى المرحلة الثانية إلا بعد تحقيق أغراض المرحلة الأولى وتنفيذها[1].

كما أن الهدف الرئيسي لنشأة السوق الأوربية المشتركة يتمثل في تطوير النشاط الاقتصادي بشكل منسق ومتوازن ومستمر، مع تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في الدول الأعضاء. إلى جانب رفع مستوى المعيشة وتوثيق العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين دول أعضاء المجموعة، وكانت ترمي السوق الأوربية المشتركة من وراء سياستها المختلفة إلى تطوير نظام المنافسة وحمايته في الأسواق المحلية داخل الدول الأعضاء، لهذا يمكن القول أن الجماعة الاقتصادية الأوربية لا تعد اتفاقية خطوط عريضة، وإنما هي أداة مرنة جدا بوجه عام[2].

ب. الاتحاد الأوربي:

في فيفري1986 تم الاتفاق على القانون الأوربي الموحد الذي أصبح ساري المفعول اعتبارا من أول جانفي1987 الذي أدى إلى تأسيس الاتحاد الأوربي (السوق الأوربية الموحدة)، وقد سبقها المجلس الأوربي في جوان1983 حين أعلن فكرة إنشاء الاتحاد الأوربي، وفي7 فيفري 1992، وانطلاقا من معاهدة مايسريخت أعلن عن الاتحاد الأوربي والتي دخلت حيز التنفيذ في نوفمبر[3]1993.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 57.

[2] صالح الأمين الأرياح، سعيد محمد خليفة الأطرش، السوق الأوربية الموحدة 1992 وانعكاساتها على العلاقات الاقتصادية العربية الأوربية، الهيئة القومية للبحث العلمي، طرابلس، أفريل 1992، ص 13.

[3] حسين عمر، التكامل الاقتصادي، انشودة العالم المعاصر، دار الفكر العربي للطبع والنشر القاهرة، مصر، ط1، 1998، ص 149.

ج. معاهدة مايستريخت:

في مارس 1992 وقع وزراء خارجية الجماعة الاقتصادية الأوربية في مايستريخت على معاهدة جديدة للوحدة، حيث أدخلت تعديلات جوهرية على معاهدة روما، واستهدفت معاهدة مايستريخت ما يلي[1]:

- التحرير الكامل لحركة السلع والخدمات وإلغاء كافة الحواجز بين الدول الأعضاء.

-إقامة الوحدة النقدية الكاملة على عدة مراحل تنتهي بإقامة بنك أوربي قبل موعد 01 جانفي 1999 يتحكم في إصدار العملة الموحدة.

- سياسة خارجية مشتركة والتحرك صوب إقامة نظام دفاعي مشترك في إطار اتحاد أوربا الغربية.

وقد حددت اتفاقية مايستريخت ثلاث مراحل لتحقيق الوحدة الأوربية وتتمثل في[2]:

المرحلة الأولى: 01 جويلية -31 ديسمبر 1993، تهدف إلى تنسيق السياسات النقدية وتحرير حركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء وزيادة التعاون بين الهيئات العامة ومزيد من التطابق في السياسة الاقتصادية.

المرحلة الثانية: 01 جويلية 1994 -31 ديسمبر1998، ويتم فيها استكمال الإجراءات المتعلقة بالتصديق على الاتحاد الأوربي من قبل جميع الدول الأعضاء، مع تقييم أداء اقتصاديات الدول الأعضاء،

---

[1] أحمد الشمري، اليورو ودوره في تطبيق إستراتيجية التغيير للاقتصاديات العالمية، قراءات إستراتيجية، الملتقى الدولي الأول حول اليورو واقتصاديات الدول العربية، جامعة الأغواط، الجزائر، 18-20 أفريل 2005، ص 50.

[2] مرجع نفسه.

والتأكد من استعدادها للدخول إلى المرحلة الثالثة بعد تحقيق بعض الشروط.

المرحلة الثالثة: 01 جانفي1999 إلى2002، وكانت تهدف إلى إنشاء البنك المركزي الأوربي، والذي يقوم بإصدار العملة الموحدة ورسم السياسة النقدية وتثبيت تداول اليورو في مرحلة سريعة.

– في أول ماي 2004 انضمت عشر دول إلى الاتحاد الأوربي في أكبر عملية توسع للجماعة منذ نشأتها من حيث عدد الدول المنظمة أو من حيث أثر هذا التوسع. فانضمت إليه ثماني دول من شرق ووسط أوربا إضافة إلى قبرص ومالطا، مما أدى إلى توسيع عضوية الاتحاد بمقدار الثلثين، وزيادة مساحة أراضيه بمقدار الربع وعدد سكانه إلى ما يزيد على 450 مليون نسمة، وهو ما يعكس قدرة الاتحاد الأوربي على السير بخطى ثابتة ومستقرة وفقا لمنهج عقلاني يتجاوز الحساسيات العرقية والدينية[1].

– وفي سنة 2007 انضمت دولتان أوروبيتان جديدتان إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، وهما رومانيا وبلغاريا كما انضمت سلوفينيا إلى منطقة اليورو، ليصل بذلك عدد الدول الأعضاء في الاتحاد الى27 دولة.

د. الوحدة النقدية الأوروبية:

يعتبر النظام النقدي الأوربي إحدى حلقات التكامل الاقتصادي الأوربي، الذي بدأ في عام 1957 عند تكوين الجماعة الاقتصادية الأوربية، وذلك بموجب معاهدة روما، فمنذ ذلك التاريخ بدأ التفكير في

---

[1]عبد المطلب عبد الحميد، "السوق العربية المشتركة، الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة"، مجموعة النيل العربية، القاهرة،2002. ص48.

إنشاء نظام نقدي خاص بأوربا يضمن استقرار أسعار صرف العملات الأوربية.

بعد ما شهد العالم انهيار النظام النقدي الدولي، وإيقاف تحول الدولار إلى ذهب سنة 1971 أصرت الدول الأوربية على إنشاء نظام نقدي موحد، وإصدار وحدة نقدية أوربية مستقلة، فبدأت الترتيبات باستحداث ما يسمى بنظام الثعبان في النفق، ثم النظام النقدي الأوربي الذي أصبح ساري المفعول سنة 1979 معتمدا على عدة عناصر من بينها، وضع آلية سعر صرف العملات الأوربية ساهم في إقامة منطقة الاستقرار النقدي في أوربا، واستحداث وحدة النقد الأوربية "الإيكو" (ECU) على أساس سلة من العملات الأوربية لدول المنطقة[1] .

وبموجب اتفاقية مايستريخت عام 1992 تم تأسيس الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوربي، وقد وقعت هذه المعاهدة شروط التحول للعملة النقدية الأوربية، كما حددت الإطار المؤسسي للاتحاد النقدي الأوربي والذي سوف يتولى الإشراف على إنجاز الوحدة النقدية الأوربية، وفي مقدمة هذه المؤسسات هيئة النقد الأوربية في فرانكفورت بألمانيا والتي تعتبر بمثابة تمهيد لإنشاء النظام الأوربي للبنوك المركزية والبنك المركزي الأوربي.

[1] عبيرات مقدم، رمضاني لعلا، شنوف شعيب، آثار استخدام اليورو على الاقتصاد العالمي، الملتقى الدولي الأول حول اليورو واقتصاديات الدول العربية، جامعة عمار ثلجي الأغواط، الجزائر، 20/18 أفريل 2005، ص33.

على تبني مراحل حتى يتم استخدام اليورو في الحياة اليومية تمثلت فيما يلي[1]:

وفي بداية 1 جانفي 1999، وحتى 1 جانفي 2002: في نهاية هذه المرحلة يتم الإعلان عن ميلاد اليورو وإحلاله محل الإيكو، وتحديد سعر التبادل بين اليورو والعملات المشاركة ويتم استخدام اليورو في هذه المرحلة في البورصات وفي الأسواق المالية وبين المصارف.

وأصبح اليورو هو العملة الوحيدة المعمول بها في التداول والتي لها صفة قانونية ابتداء من 30 جويلية 2002.

2. سياسات التكامل الاقتصادي الأوروبي

إن مسالة المحافظة على قيمة اليورو يضعها البنك المركزي في أولويات سياسته المالية، إذ أن قوة الاقتصاد و قوة عملته عاملين مرتبطين ويؤثر أحدهما على الأخر، لذلك هو يتبنى مجموعة من البرامج والسياسات تقوم على مجموعة من الأدوات هي[2]:

* **عمليات السوق المفتوحة:** وتعد الأداة الرئيسية للعمليات النقدية في الاتحاد الأوروبي، إذ يجري تنفيذها من خلال البنوك المركزية الوطنية وتشمل أربع أنواع وهي:

---

[1] بحري فاطمة، مستقبل التكتلات الاقتصادية في ظل العولمة، دار العلم للنشر الأردن، 1996، ص 188.

[2] صالح مفتاح، الإتحاد النقدي الأوروبي وتأثيره الاقتصادي، الملتقى الدولي الأول حول اليورو واقتصاديات الدول العربية: فرص وتحديات، جامعة الأغواط 18 . 19 أفريل 2005، ص107.

✓ التمويل الأساسي: وهو الذي يوفر الجزء الأكبر من السيولة و إعادة تمويل القطاع المالي، و يلعب دورا محوريا في توجيه أسعار الفائدة وإدارة سيولة النظام المالي.

✓ التمويل الطويل الأجل: والذي يكون بأجل استحقاق قد يصل إلى ثلاث أشهر، ويوفر جزء محدود فقط من سيولة النظام الأوروبي للبنوك المركزية.

✓ التعديل الطفيف: ويستخدم للتحكم في تقلبات السوق عند تغير الطلب على العملة، كما يستخدم للتأثير في أسعار الفائدة بحيث يجعلها متساوية أو متقاربة.

✓ عمليات هيكلية: وتستخدم لتوجيه وترتيب الوضع الهيكلي للقطاع المصرفي.

* **الاحتياطي الإجباري لنظام اليورو:** ويتضمن تحديد حد ادني من الاحتياطات في مؤسسة الائتمان لمنطقة اليورو، أي الاحتياطات التي تحتفظ بها البنوك المركزية الأوربية لدى البنك المركزي الأوروبي، و يهدف إلى تحقيق الاستقرار في أسعار الفائدة في السوق المالي.

* **التسهيلات الدائمة:** هدفها إحداث استقرار في منطقة اليورو، وتعمل على سحب أو تقديم السيولة، وتعطي صورة عن التوجهات العامة للسياسات النقدية.

* **نظام المدفوعات الأوروبي:** هو نظام عبر الحدود يربط أسواق النقد المحلية بصورة فورية، ويربط نظام المدفوعات في الدول الأعضاء عبر شبكة واحدة، بحيث يضمن استقرار اليورو وسعر الفائدة،هذا النظام يمثل

عنصرا داعما للسياسة النقدية الأوروبية.

3. معايير الانضمام إلي التكامل الاقتصادي الأوروبي

حددت اتفاقية ماستريخت شروط انضمام الدول إلى الإتحاد الأوروبي متعلقة بالعجز في الموازنة العامة ومستويات تضخم متحكم فيها، إضافة إلى حجم الدين العام وأسعار الفائدة، هذه الشروط التي تعد كمعايير من أجل التنسيق والتقارب بين اقتصاديات الدول الأعضاء وهي[1]:

المعيار الأول:ألا يزيد عجز الموازنة العامة للدولة عن 3% من الناتج الإجمالي للدولة "

المعيار الثاني: ألا يتجاوز الدين العام 60% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة".

المعيار الثالث: ألا يتجاوز معدل التضخم 3% سنويا"، ويهدف هذا المعيار إلى دعم استقرار القوة الشرائية للأورو، وتوفير ضوابط ملموسة أمام المستثمر الأجنبي، خاصة للبنوك الدولية التي ستقوم باستخدام الأورو كعملة "احتياط " أو "تحوط".

المعيار الرابع: ألا تزيد أسعار الفائدة في الأجل الطويل عن 7.5% سنويا".

المعيار الخامس: أن تكون البنوك المركزية للدولة الراغبة في الانضمام مستقلة تمام الاستقلال عن الحكومة في سياستها النقدية، وهو شرط من شروط التأكيد على إمكانية انصياع الدولة العضو لسلطة أعلى منها،

[1] محمد مصطفى كمال، فؤاد نهرو، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي و العلاقات العربية الأوروبية، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة 2001، ص54.

وخضوعها لسيادة مالية ونقدية فوق سيادتها، وتنازلها عن هذه السيادة لصالح السيادة العليا التي هي البنك المركزي الأوروبي[1].

ثالثا: تقييم تجربة التكامل الاقتصادي الأوروبي

1.آثار التكامل الاقتصادي الأوروبي:

أ. التجارة البينية لدول الاتحاد الأوروبي:

عرفت التجارة البينية لدول الاتحاد الأوروبي تفاوتا بين الدول، حيث أن التجارة البينية بين دول الاتحاد قدرت بـ70% سنة 2012، ونجد أن قيمة التجارة البينية داخل الاتحاد الأوروبي في مجال السلع تفوق قيمة التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي مع بقية العالم، و هذا يدل على أهمية السوق الداخلية للاتحاد الأوروبي، وعلى ذلك فان حصة التجارة البينية داخل الاتحاد الأوروبي و خارجه متفاوتة بين الدول الأعضاء،مما يعكس إلى حد ما العلاقات التاريخية والموقع الجغرافي لكل منها،وسجلت أعلى مستويات للتجارة البينية 80 % في لوكسمبورغ و جمهورية التشيك وسلوفاكيا في حين كانت النسبة تقارب 50% في اليونان والمملكة المتحدة[2].

[1] عبد الكريم عبيدات، مستقبل الاتحاد الأوروبي تحت ظل أزمة الديون الأوروبية، الملتقى الدولي الثاني، واقع التكتلات الاقتصادية في زمن الأزمات، جامعة المسيلة، يومي 27/26 فيفري 2012، ص 4.

[2] الموقع الرسمي للجزيرة، http://www.aljazeera.net، تاريخ الاطلاع 20013/04/15.

ب. التجارة الخارجية لدول الاتحاد الأوروبي[1]:

أن قيمة الصادرات الأوروبية إلى العالم الخارجي في تزايد مستمر خلال السنوات من سنة 2000 حيث بلغت 849.7 مليون يورو، وسجلت سنة 2008 مبلغ قدر بـ 1.309.9 مليون يورو، وهي أعلى قيمة وصلت إليها خلال السنوات العشر الأخيرة، وبعد انخفاض حاد في صادرات وواردات الاتحاد الأوروبي سنة 2009 بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية، شهد هذا الأخير ارتفاع صادراته مرة أخرى بقيمة 13488مليون يورو سنة2010، و هذا نتيجة ارتفاع في قيمة صادرات الآلات و معدات النقل والمواد الطاقوية، وتبقى الولايات المتحدة الأمريكية الوجهة الأكثر أهمية للبضائع المصدرة من الاتحاد الأوروبي، حيث ارتفعت الصادرات إلى هذا البلد من 18% سنة 2000 إلى 28% سنة 2010، كما تعد الصين ثاني أكبر سوق في الترتيب من حيث الأهمية بالنسبة للصادرات الأوروبية لسنة 2010، وذلك لرخص سلعها، و قدرت صادرات الاتحاد الأوروبي إلى الصين بـ 32% خلال سنتي 2009 و 2010.

ج. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي:

في ضوء التوسع الجديد للاتحاد الأوروبي، يلاحظ أن معدلات النمو متباينة في مختلف دول الاتحاد الأوروبي،حيث إن الاتحاد الأوروبي سجل معدل النمو قدر بــ1.5% سنة 2003، وعرف ارتفاعا ملحوظا

[1] معطيات الموقع الرسمي للاتحاد الأوروبي: www.euro.org

إلى قدر بـ 3.3% في سنة 2006، وذلك لتحسن المستوى المعيشي، ومن بين الدول التي سجلت اكبر معدل نجد ايطاليا 11.3% و قبرص 10.3% من نفس السنة، و بحلول سنة 2009 تراجع معدل النمو لمجمل الاتحاد الأوروبي ليبغ –4.3%، وذلك بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية، حيث كانت معدلات النمو سالبة في جميع الدول ما عدا هولندا الذي بلغ معدل نمو ناتجها المحلي 1.6 %، لان تأثير الأزمة لم يكن قويا عليها، و من بين الدول التي سجلت أدنى معدل نمو نجد ايطاليا –17.7% و قبرص –14.8% لنفس السنة، و ذلك بسبب الأزمات المالية العالمية و في سنتي 2010 و2011 تحسن معدل النمو ليبلغ 2.1%و1.6% على التوالي، ليتراجع مرة أخرى في سنتي 2012 و2013 بمعدل –0.3%و–0.1 %على التوالي وذلك بسبب اثر أزمة اليونان[1].

د. معدل التضخم في دول الاتحاد الأوروبي:

نلاحظ أن معدلات التضخم تختلف من دولة إلى أخرى في الاتحاد الأوروبي، حيث سجل مجمل الاتحاد الأوربي معدلات تضخم متقاربة خلال السنوات 2001،2002،2003 و2004 حيث تراوحت بين 2.2 %و 2.0%، وخلال هذه السنوات سجل اكبر معدل تضخم في رومانيا بمعدل 34.5% سنة2001، و بدأت ترتفع حتى بلغت 3.7 %سنة

[1] معطيات الموقع الرسمي للاتحاد الاوروبي: www.euro.org

2008، وذلك بسبب الأزمة العالمية، ثم انخفضت لتصل إلى أدنى معدل وصلت إليه خلال العشر سنوات الأخيرة بمعدل 1.0% سنة 2009، بسبب غياب اثر الأزمة العالمية، وارتفع مرة أخرى خلال سنتي 2010و 2011 بمعدل 2.1%و 3.1% على الترتيب، و قد بلغ معدل التضخم 2.6 % سنة 2012، وهذا نتيجة الأزمة اليونانية التي كان لها أثر كبير على دول الاتحاد الأوروبي.

هـ. معدل البطالة في دول الاتحاد الأوروبي[1]:

أما بالنسبة لمعدلات البطالة في الاتحاد الأوروبي فقد سجلت خلال سنة 2011 نسبة 11%، وخلال سنة 2012 من جوان فقد سجلت نسبة 10.5 %، واستمر المعدل بالارتفاع ليصل خلال شهر فيفري من سنة 2013 إلى 11%، وذلك للوضع الذي يعرفه الاتحاد الأوروبي (أزمة اليونان)، حيث أن المتضرر الأكبر هي اسبانيا فقد سجلت البطالة في شهر جوان من سنة 2012 نسبة 25%، و استمرت بالارتفاع حتى وصلت في شهر فيفري من سنة 2013 إلى نسبة 26.8%،في حين أن النرويج هي الدولة التي تعاني من معدلات بطالة منخفضة، فقد قدرت البطالة خلال شهر جوان من سنة 2012 معدل 3.1%،ولكن النسبة ارتفعت لتصل في شهر جانفي من سنة 2013 إلى نسبة 3.7%.

[1] المرجع السابق.

2. تحديات التكامل الاقتصادي الأوروبي:

– يعيش الاتحاد الأوروبي تحديا جوهريا يتمثل في تنامي التوجه الوطني والقومي في ظل صراع المصالح بين أقطاب هذا الاتحاد المثقل بعض أعضائه بالديون الناتجة عن الأزمة المالية.[27]

- كما أن مشكلة التوسع السريع في عدد الدول المنضمة للإتحاد والتي هي في تزايد مستمر، مما يخلق عدم التوافق المنطقي بين خمس وعشرين دولة تتكلم عشرين لغة[28]. بالإضافة إلى هذه تحديات فان الاتحاد الأوروبي يواجه تحديات أخرى نذكر منها:

– فقر القارة من حيث الموارد مما يجعلها مرتبطة بالخارج خاصة في مجالي الطاقة و الموارد الأولية،

– معاناتها مشاكل تتعلق بالسكان (الشيخوخة) مما يضطر دول الاتحاد الاعتماد على العالة الأجنبية،

– المنافسة الخارجية خاصة من الو.م.أ و اليابان. وعدم احترام مبدأ الأفضلية بين الدول،

– سيطرة الدول الأكثر تصنيعا على دول الاتحاد مثل ألمانيا،بريطانيا، فرنسا وايطاليا،

–انعدام الانسجام بين دول الاتحاد كما هو الحال بين دول أوروبا الشرقية ودول أوروبا الغربية[1]،

- ظهور أزمة اليونان في 2009، وهي أزمة مالية واقتصادية ظهرت عندما كشفت الحكومة اليونانية المتشكلة حديثا أن بيانات الميزانية التي نشرتها الحكومة السابقة لم تظهر العجز بحجمه الحقيقي، وتبقي هذه الأزمة تمثل اكبر تحدى واجه وما يزال يواجه الاتحاد الأوروبي اليوم.

[1] بحري فاطمة مرجع سابق، ص217.

رابعاً: مدى استفادة التكامل الاقتصادي العربي من التجربة الأوروبية

قبل الخوض في النقاط التي يجب أن تهتم بها الدول العربية انطلاقا من نجاح التجربة الأوروبية، نقوم أولا بتشخيص معوقات التكامل الاقتصادي العربي:

1. معوقات التكامل الاقتصادي العربي:

ترجع العديد من الدراسات والأبحاث عدم نجاح التكامل الاقتصادي العربي إلى الآتي:

1. ضعف الوعي بوحدة الأمة وعدم توفر الإرادة الكافية والمستمرة لتحقيق التكامل، وضعف المشاركة الشعبية في القرار السياسي، وعاطفية القرارات التكاملية[1].

2. التفاوت الكبير بين الدول العربية في المستوى الاقتصادي والاجتماعي[2]، ويكفي في ذلك أن نشير إلى أن متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد في مجموعة الدول المصدرة للنفط أكثر من ستة أضعاف نظيره في الدول الأقل نموا أعضاء المنظمة، وأن متوسط هذا الناتج في أغنى دولة عربية يساوي 212 ضعف أفقر دولة فيها.

---

[1]- عبد العظيم، "حواجز في طريق التعاون الاقتصادي"، إسلام أون لاين، نماء، قضايا اقتصادية، اقتصاديات عالمية،2000/11/8.

http://www.islamonline.net/arabic/economics/top6/2000/11/article3.shtml

[2]- بشير، د. محمد شريف، "تكاملوا تفلحوا"، إسلام أون لاين، نماء، ملفات خاصة، 2003/10/14.

http://www.islamonline.net/arabic/economics/2003/10/article04.shtm

3. اختلاف الأنظمة السياسية، مع عدم وجود رابط مشترك بينها من إتباعها لأنظمة ذات فلسفة مشتركة مثل الديمقراطية، وذلك بالإضافة إلى الحساسية السياسية بين الدول الإسلامية.

4. اختلاف الأنظمة الاقتصادية والمالية، وخاصة على المستويات التشريعية والتنظيمية والإدارية والمؤسسية، واختلاف مستويات ومراحل التنمية الاقتصادية، وتباين العلاقات الدولية لهذه الدول والالتزامات المرتبطة بها[1].

5. أن التكامل الاقتصادي، بما في ذلك التجارة البينية، له طبيعة السلع العامة بمعنى أن من يتحمل بتكلفته لا يستطيع أن يستأثر بمنفعته دون الآخرين في التكامل، ومن ثم فإما أن يفرض، وهذا أمر مستبعد، وإما أن يكون باتفاق المتكاملين، وحتى يحدث هذا الاتفاق لا مفر من حساب التكلفة/ العائد بالنسبة لكل دولة من الدول الداخلة في التكامل، ولا مناص من وضع آلية للتعويض عن الأضرار الناجمة عن التكامل، وتخصيص ميزانية وموارد مالية مناسبة لتعويض الأطراف المتضررة من زيادة حجم التكامل الاقتصادي، والعمل في نفس الوقت على الإزالة التدريجية لأسباب هذه الأضرار، وعلى غرار السوق الأوروبية التي وضعت منذ بدايتها آلية لتعويض القطاعات الأكثر تضررا من غيرها جراء التكامل[2].

6. سيطرة نوع أو نمط الإنتاج الأولى على الاقتصاديات العربية وضآلة نصيب الصناعة التحويلية أو الصناعات النهائية التي تعتمد على القيمة

---

[1]-عبد العظيم، "حواجز في طريق التعاون الاقتصادي"، مرجع سبق ذكره.

[2]- البيلاوي ،" تكامل الاقتصاد العربي، وأسباب الفشل"، على الموقع التالي:
http://www.hazembeblawi.com/Arabic/ArticleDetails.aspx?ArticleID=135

المضافة للمنتج، وتفاوت أسعار مستلزمات الإنتاج بين الدول العربية الأعضاء في الاتفاقيات أدى إلى لجوء الأعضاء إلى حماية صناعاتها ذات التكلفة العالية من خلال القيود الإدارية، وعدم الاهتمام بشبكات النقل البري والجوي والبحري بين أجزاء الوطن العربي، واختلاف الأنظمة والسياسات الاقتصادية، وتباين مستوى الدخول بين الدول.

7. التخوف من التعدي على السيادة القطرية، وأزمة الثقة السياسية بين الدول العربية بعد أحداث هامة مثل معاهدة كامب ديفيد، ومقتل الحريري، وغزو الكويت، وانتشار الفتن الداخلية في العراق، لبنان، السودان والصومال، ثورات الربيع العربي.

8. افتقار نصوص الاتفاقيات بين الدول العربية إلى الدقة في تحديد الهدف ورسم الوسيلة، وعدم توفر البيانات والإحصاءات عن الأنشطة الاقتصادية المختلفة في الدول العربية، وترك المجال لكل دولة في حرية عقد ما تشاء من اتفاقات مع الدول الأخرى حتى لو تعارضت مع مصالح اتفاقيات الدول العربية الأخرى أو ميثاق الجامعة العربية، وازدواجية المهام التي تقوم بها الأجهزة والمنظمات التي تشرف على العمل العربي المشترك.

9. هياكل الإنتاج غير المعززة للتجارة البينية، حيث أن الهياكل الإنتاجية للدول العربية تتميز، مع استثناء قليل، وكما سبق ذكره، بسيادة قطاع الخدمات والقطاع الزراعي، وانخفاض نسبة الصناعة التحويلية في الهيكل الصناعي، وتعتبر، على وجه العموم دولا مصدرة للمواد الأولية، ومستوردة للمنتجات المصنعة، ويبرر ذلك علاقاتها التجارية الأساسية مع الدول المتقدمة التي تستورد المواد الأولية وتصدر المنتجات المصنعة، ويعمق هذا النمط التجاري التخلف التقني للدول العربية

عامة، ويرتبط بتخلف هياكل الإنتاج في الدول العربية قلة أرصدتها من العملات الأجنبية، ومن ثم ضعف قدرتها على إنجاز الصفقات التجارية[1]. ويؤدي تركز صادرات الدول العربية بصفة رئيسية، في المواد الأولية، بالإضافة إلى تماثل المنتجات المصدرة إلى عدم إمكان استيعاب هذه الصادرات داخل نطاق السوق العربية، ويزيد الأمور تعويقا ضعف شبكة المواصلات والنقل بين الدول العربية، وعدم وجود قاعدة معلومات، وعدم توفر مناخ استثماري ملائم، واختلاف تركيبات المصالح الاقتصادية المحلية الضالعة في القرار التجاري، وكل ذلك فضلا عن غياب خطة قومية متناسقة مع الخطط المحلية[2].

10. وجود العديد من المعوقات التي تعوق تفعيل دور القطاع الخاص في تحقيق خطط التنمية في الدول العربية، وبرامج التعاون الاقتصادي، ومن هذه المعوقات:[3]

أ- الإجراءات البيروقراطية المحيطة بالتبادل التجاري.
ب- ضعف البنية الأساسية سيما في مجالي المعلومات والنقل.

---

[1]- عبد العظيم،، "حواجز في طريق التعاون الاقتصادي"، مرجع سبق ذكره.

[2]- دكروب، عبد الأمير"السوق العربية المشتركة في إطار التعاون الاقتصادي العربي"، موقع الجيش اللبناني على الإنترنت، مجلة الدفاع الوطني، 27 افريل2007، ص 10.

[3]- شلبي، مغاوري، " القطاع الخاص العربي.. زحف فوق الأشواك"، إسلام أون لاين، قضايا اقتصادية، اقتصاديات عربية عامة، على الموقع التالي:
http://64.233.183.104/search?q=cache:X_G1aCNZiEkJ:www.islamonline.net/arabic/economics/2001/03/article3.shtml

ت– التشريعات واللوائح المحلية التي تمنع ملكية الأصول لغير المواطنين، واشتراط نسبة مرتفعة لمساهمة رأس المال الوطني في بعض المشروعات.

ث– بقاء العلاقات الاقتصادية رهينة للعلاقات السياسية الأمر الذي يرفع من درجة المخاطر بالنسبة لرؤوس الأموال، والعمالة، غير الوطنية.

11. الخوف من تدني العائدات من الرسوم الجمركية عندما تتم عملية تحرير التجارة خاصة بالنسبة لبعض الدول التي تشكل هذه العائدات نسبة مرتفعة في هيكل إيراداتها العامة. ويعكس هذا الخوف غياب الوعي لدى هذه الدول بأن المكاسب والعائدات المتأتية عن طريق زيادة صادراتها نتيجة لتحرير التجارة أهم وأكبر من الرسوم الجمركية.

2. الاقتراحات الممكنة لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي:

انطلاقا من تجربة دول الاتحاد الأوروبي في مجال التكامل الاقتصادي، ومد ى نجاحه سواءًا على المستوى المحلي أو الدولي، يمكن الاستفادة من تلك التجربة من خلال إتباع الإجراءات التالية:

أ. من الناحية الاجتماعية: من خلال الآتي:

- تعزيز سلطات التجمع العربي:

ويتم التعزيز عن طريق موازنة يساهم الاتحاد الجمركي العربي في توفير مواردها، وإعادة تنظيم عمل الصناديق العربية، من أجل أن تكون قاعدة للتكامل القومي، ومعينا على تنفيذ خطة التنمية المشتركة، حيث أن الأوروبيون أدركوا أن إزالة الحدود بين الدول يمكن أن يترتب عليه تراجع

بعض الأنشطة، وازدهار أخرى في كل من الدول الأعضاء، وهو ما يؤثر سلباً على بعض المناطق وعلى فئات معينة من العاملين، كما أنهم لاحظوا وجود تفاوتات في مستويات النمو بين أقاليم الدولة الوحدة مهما كانت درجة تقدمها، وخصوصا في هذا المجال المناطق الريفية التي تعيش على الزراعة، والتي يتراجع عائدها عادة بالقياس إلى سرعة النمو في القطاع الصناعي والخدمي، ولذلك أنشأت صناديق للزراعة ولرعاية شؤون المناطق المتخلفة نسبياً في الدول الأعضاء، وإعادة تأهيل العمال الذين قد يفقدون وظائفهم نتيجة التفاوتات التي يحدثها التكامل، ومع الزمن أصبحت السياسة الإقليمية من أهم أدوات إشعار الأوروبيين بمواطنتهم الأوروبية، واقتضى هذا أن يكون للجماعة موازنتها الخاصة، تتصرف فيها لصالح أعضائها، وهو ما أتاح في البداية إيرادات الرسوم الجمركية المشتركة، ثم أضيفت إليها ضرائب ذات طابع إقليمي،يساهم في إقرارها البرلمان الأوروبي.

– ضرورة تغليب العقل في حل المشاكل:

ويمكن اعتبار الفرق في النمو الاقتصادي ودرجة التصنيع، قاعدة تعكس مرونة من القيم الاجتماعية والسلوكية، وتستند الجماعة الأوروبية إلى معطيات تغلب سلطات العقل الذي يعكس التعددية وحق الاختلاف، وحل المشاكل عن طريق التدرج، والخلافات الأوروبية غالبا ما تجد حلا في إطار المؤسسات.

- التغلب على هاجس الهوية:

شكلت مسألة الهوية الأوروبية مشروعا توحيديا لقوميات متعددة لكل منها لغتها وسماتها، والتي وصلت إلى مرحلة من النضج بحيث لم يعد هناك خوف من اندماجها في كيانات أخرى.

ب. من الناحية التنظيمية و المؤسساتية: من خلال إتباع الآتي

– **التعامل مع الإختلالات الهيكلية:** حيث أن هذه الإختلالات بررت وجود فجوة كبيرة بين النظرة القطرية والنظرة الإقليمية (القومية) التي تتزايد أهميتها مع تقدم مستوى التكامل، فلم يكف أن تتفق الدول المعنية على بدء بناء وحدة أوروبيةبدءاً بوحدة اقتصادية، بل كان لا بد من إعادة ترتيب البيوت الداخلية التي خربتها الحرب التي اتسمت بصعوبات اقتصادية بالغة انعكست على موازين مدفوعاتها، ولعله لم يكن يقض للتكامل الأوروبي أن يظهر للوجود لولا قيام تنظيمات مهدت الطريق خلال السنوات القلائل التالية للحرب العالمية الأولى،" منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي "التي ساهمت في إعادة بناء الاقتصادات الأوروبية عقب الحرب العالمية الثانية، وتنظيم الاستفادة من مشروع مارشال، الذي ساهم في استعادة العملات الأوروبية قابليتها للتحويل، وانتهاء العمل بالقيود على النقد التي كانت من أشد العقبات أمام التبادلات البينية.

–إتباع منهج التنمية التكاملية:

التي توفر أساساًداخلياً صلباً للتكامل الذي ينصب على العلاقات البينية،

حيث تقوم الجماعة الأوروبية بوضع ترتيبات خاصة للدول التي تنضم إليها بعد قيامها لتأهيلها للعضوية، وتشمل هذه الترتيبات برامج للنهوض باقتصاديات الدول الأقل تقدماً من مستوى دول الجماعة، ولإعادة بناء نظمها الاقتصادية كما هو الحال بالنسبة لدول شرق أوروبا حاليا، ويقضي هذا بأن تكون الدول النواة للتنظيم التكاملي من القوة، بحيث تستطيع تحمل أعباء تلك الترتيبات.

– ضرورة وجود مؤسسات تتمتع بصفة فوق القومية:

يمكن الاعتبار أن التجربة التنظيمية و المؤسساتية للجماعة الأوروبية وفرت لها عناصر النجاح، ففي الوقت الذي يوجد فيه عدد من المؤسسات تتمتع بصفة فوق القومية، كمحكمة العدل الأوروبية التي تتمتع بصفات فوق القومية، كذلك اكتسبت التجربة الأوروبية بعضا من هذه السمات نتيجة سلوكها وإدارتها لمؤسسات الجماعة، وقدرتها على اللجوء إلى المحكمة في حالة خلافها مع الدول، وحصولها على الاستقلال الذاتي واكتسابها للشرعية السياسية عن طريق مسؤوليتها أمام البرلمان الأوروبي .

–الالتزام بالمعاهدات وتطبيق قراراتها:

جاءت معاهدة روما التي أنشأت الجماعة الأوروبية تفصيل بالنسبة لمراحل العمل الأولى، فأوضحت في حوالي 52 مادة التزامات الدول الأعضاء وكيفية اتخاذ قرارات مشمولة بالنفاذ، ووضعت بجانب ذلك إطاراً عاماً لباقي مراحل الوحدة الاقتصادية، وعندما توسعت الجماعة جغرافياً بضم أعضاء

جدد، عقدت معاهدات جديدة نسخت ما قبلها، وراعت المرونة بالنسبة لتهيئة أوضاع بعض الدول الأعضاء لتنفيذ ما تتضمن الجديدة، ووفرت المعاهدات إطاراً قانونياً تستند إليه محكمة العدل الأوروبية في إدانة أجهزة الجماعة والأقطار عند ارتكابها ما يخالفها .

ج. الجانب الاقتصادي و السياسي: من خلال التالي:

– ضرورة الفصل بين التكامل الاقتصادي والسياسي:

في التجربة الأوروبية تم الفصل بين التكامل الاقتصادي والسياسي، فهو يدور في إطار المجلس الأوروبي الذي يضم رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في الجماعة، وعلى الرغم أن هذا الفصل قد أعاق بروز أوروبا كقوة سياسية عالمية مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية، فانه أسهم في الوقت نفسه في انطلاق التكامل الاقتصادي الأوروبي.

تنسيق السياسات الداخلية، وبخاصة السياسات الضريبية، لأن تفاوتها يؤدي إلى تفاوت القدرات التنافسية لوحدات الإنتاج بصورة مصطنعة، ويذكي الثغرات القطرية التي تتسابق إلى طلب الاستثناءات.

– توحيد العملة:

حيث أن عملية توحيد النقد يجب أن يسبقها تقارب اقتصادي وسياسي، يجعل من السهل انتهاج سياسات اقتصادية ونقدية متماثل.

الخاتمة:

أن التجربة التكامل الأوروبي استطاعت أن تفرض نفسها وأن تحتل موقعاً فريداً ومتميزاً بين جميع هذه التجارب، ويعود هذا التميز إلى أسباب كثيرة ربما كان أهمها: حجم الإنجازات التي حققتها التجربة الأوروبية، من ناحية، وخصوصية المنهج المستخدم في بناء العملية التكاملية ذاتها، مما جعل من هذه التجربة تعد أهم وأنجح تجارب التكامل الإقليمي على الإطلاق، وأغناها بالدروس المستفادة، فقد أكدت هذه التجربة، وبالدليل القاطع المستمد من الممارسة العملية، على أن نقل نمط العلاقة بين مجموعة من الدول المتجاورة إقليمياً وغير المتجانسة ثقافياً، من حالة التشتت والصراع إلى حالة التعاون والتكامل، وصولاً إلى الوحدة، هو أمر ممكن، شريطة توافر عوامل دولية وإقليمية ومحلية خاصة. فقد استطاعت هذه التجربة أن تبتكر من الأدوات والتقنيات والآليات ما مكنها من التغلب بالفعل على أوضاع التنافر وعدم التجانس، وهي الأوضاع التي كثيراً ما تسببت في إفشال العديد من محاولات التكامل والاندماج الإقليمي في مناطق أخرى من العالم، لذا يجب على الدول العربية تناسي الخلافات السياسية والتركيز على التوحد الاقتصادي الذي سوف ينعكس إيجابا على اقتصاديات مجمل الدول العربية.

المراجع:

- أحمد الشمري، اليورو ودوره في تطبيق إستراتيجية التغيير للاقتصاديات العالمية، قراءات إستراتيجية، الملتقى الدولي الأول حول اليورو واقتصاديات الدول العربية، جامعة الأغواط، الجزائر، 18-20 أفريل 2005.

- أسامة المجدوب، العولمة والإقليمية مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، ط2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة،2001.

- الببلاوي،" تكامل الاقتصاد العربي، وأسباب الفشل"، على الموقع التالي:
http://www.hazembeblawi.com/Arabic/ArticleDetails.aspx?ArticleID=135

- البنك المركزي الاوروبي، تقرير من الانترنات، على موقع www.almaarefa.com، 2013/04/18، 16:30.

- بحري فاطمة، **مستقبل التكتلات الاقتصادية في ظل العولمة، دار العلم للنشر الاردن،** 1996.

- بشير، محمد شريف، "تكاملوا تفلحوا"، إسلام أون لاين، نماء، ملفات خاصة، 2003/10/14 .

http://www.islamonline.net/arabic/economics/2003/10/article04.shtm

- حسين عمر، التكامل الاقتصادي، انشودة العالم المعاصر، دار الفكر العربي للطبع والنشر القاهرة، مصر، ط1، 1998.

محمد عبد الحليم عمر، الوحدة الاقتصادية بين الأمة الإسلامية، مؤتمر الوحدة الإسلامية الذي تعقده رابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة، 2005.

- دكروب، عبد الأمير"السوق العربية المشتركة في إطار التعاون الاقتصادي العربي"، موقع الجيش اللبناني على الإنترنت، مجلة الدفاع الوطني، 27 من آذار، 2007.

- صالح مفتاح، الإتحاد النقدي الأوروبي وتأثيره الإقتصادي، الملتقى الدولي الأول حول اليورو واقتصاديات الدول العربية:فرص وتحديات، جامعة الأغواط 18/ 19 أفريل 2005.

- صالح الأمين الأرياح، سعيد محمد خليفة الأطرش، السوق الأوربية الموحدة 1992 وانعكاساتها على العلاقات الاقتصادية العربية الأوربية، الهيئة القومية للبحث العلمي، طرابلس، أفريل 1992.

- محمد مصطفى كمال، فؤاد نهرو، صنع القرار في الاتحاد الاوروبي و العلاقات العربية الاوروبية، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة 2001.

– موقع الرسمي للجزيرة، http://www.aljazeera.net، تاريخ الاطلاع 20013/04/15، ساعة الاطلاع 21:30

– معطيات الموقع الرسمي للاتحاد الاوروبي:www.euro.org

– محمد عبد الحليم عمر، الوحدة الاقتصادية بين الأمة الإسلامية، مؤتمر الوحدة الإسلامية الذي تعقده رابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة، 2005.

– عبد المطلب عبد الحميد، "السوق العربية المشتركة، الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة"، مجموعة النيل العربية، القاهرة،2002.

– عبيرات مقدم ، رمضاني لعلا، شنوف شعيب، آثار استخدام اليورو على الاقتصاد العالمي، الملتقى الدولي الأول حول اليورو واقتصاديات الدول العربية، جامعة عمار ثلجي الاغواط، الجزائر، 20/18 أفريل 2005.

– عبد الكريم عبيدات، مستقبل الاتحاد الأوروبي تحت ظل أزمة الديون الأوروبية،الملتقى الدولي الثاني، واقع التكتلات الاقتصادية في زمن الازمات، جامعة المسيلة، يومي 27/26 فيفري 2012.

- عديسة شهرة، الاتحاد الاوروبي في مواجهة الازمات الاقتصادية،الملتقى الدولي الأول حول اليورو واقتصاديات الدول العربية، جامعة عمار ثلجي الاغواط، الجزائر، 20/18 أفريل 2005.

- عبد العظيم، "حواجز في طريق التعاون الاقتصادي"، إسلام أون لاين، نماء، قضايا اقتصادية، اقتصاديات عالمية،2000/11/8.

http://www.islamonline.net/arabic/economics/top6/2000/11/article3.shtml

- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات وحتى الكويز، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية،2008.

- عيسى محمد الغزالي، التجارة الخارجية و التكامل الاقتصادي الاقليمي، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية العربية.العدد 81، مارس،2009.

– غانية نذير، دور المشروعات العربية المشتركة في تعزيز مسيرة التكامل الاقتصادي العربي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة ورقلة، سنة 2008– 2009.